الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

لجنة نزع السلاح
الجلسة **٢٤٥**
الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة كوارليس ..... (جامايكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيد كوتس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): سيدتي الرئيسة، بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الحالية. كما أود أن أهنئ أعضاء هيئة المكتب الآخرين.

في البداية، أود أن أقول أن بلادي ترى أن هذه الهيئة تقوم بدور خاص بوصفها هيئة تداولية فيما يتعلق بنزع السلاح المتعدد الأطراف. والموضوعات التي سنتناولها مرة أخرى خلال هذه الدورة – نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة – ستتطلب مجددا أن يتحلى الجميع بروح بناءة. إن الفرصة السانحة من أجل بلورة تلك الموضوعات بتعمق، إلى جانب عالمية تشكيل هذه الهيئة، هما عنصران أساسيان علينا أن نستغلهما.

ولدى شيلي إيمان راسخ فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن. ويستند هذا الإيمان إلى مبدأ الأمن البشري وإلى عدم جواز تجزئة الأمن الدولي، ويحتل الأولوية على سائر متطلبات الدول المنفردة. وكما أكدنا في محافل أخرى، فالأمن الوطني لا يقوم في عزلة ولا يمكن أن يتخذ سببا لتقويض أمن الآخرين.

وعلى ذلك، وفي إطار نزع الأسلحة النووية، أود أن أسترعي الاهتمام إلى توقف أعمال مؤتمر نزع السلاح.

مثلما قلنا عندما كنا نترأس المؤتمر، ورغم أن هناك مسؤولية جماعية بالسعي لتحقيق الهدف، من الواضح أن تلك المسؤولية ليست موزعة بالتساوي بين كل الدول. لذلك يجب أن نعرب مرة أخرى عن اقتناعنا بأن البلدان التي اختارت التسلح والردع النووي عليها مسؤولية أكبر بكثير. ومن هذا المنطلق نأسف أيضا على الميل الملحوظ نحو العمل الانفرادي بين الزعماء الدوليين الرئيسيين.

ومع ذلك يمكننا أن نعلق بعض الأمل على نتيجة أحدث مؤتمر استعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الالتزام الصريح الذي حددته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتحرك نحو الإزالة التامة للمخزونات. ونعتبره أمرا ضروريا أن نشدد على أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الإجراءات والحقوق التي تنبثق من المعاهدة تشكل، بالنسبة لكل الأطراف، برنامجا واضحا للعمل على تحقيق الإزالة التامة. ونحن لا نرغب مطلقا في الاستمرار في قبول نظام دولي يرتكز على إدامة حق عدد صغير من الدول في حيازة تلك الأسلحة.

لهذا السبب نصر على صلاحية فتوى محكمة العدل الدولية في التأكيد على واجب إجراء وإنهاء هذه المفاوضات بحسن نية تحت مراقبة دولية صارمة.

وأخيرا، ننضم إلى كل البلدان التي تدافع عن صلاحية مبدأ عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي والحد من هذه الأسلحة والأسلحة المرتبطة بها والحاجة إلى احترام هذا المبدأ.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، نود أن نشير إلى أنه في منطقتنا – وفي منطقتنا دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص في المخروط الجنوبي – ساعدت هذه التدابير كثيرا في إيجاد مناخ للصداقة وحسن الجوار والتكامل البنيوي والاقتصادي المتعاظم. ومع ذلك يجب أن نؤكد أيضا على أن تلك التدابير ترتكز على قيم مشتركة.

ويتضح وضوحا تاما بالفعل، ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية، مثلما يثبت إعلانا سانتياغو والسلفادور حول تدابير بناء الثقة والأمن – اللذان أعيد التأكيد عليهما لاحقا في خطة عمل مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، المنعقد في سانتياغو في نيسان/أبريل ١٩٩٨، وفي الإعلان السياسي الذي أنشأ منطقة سلم في سوق الجنوب المشتركة – أن هناك حاجة لتعزيز الديمقراطية النيابية وحقوق الإنسان والحقوق الأساسية وسيادة القانون والحكم السليم والشفافية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة والدفاع عنها بوصفها عناصر أساسية في حماية السلم والأمن في نصف الكرة هذا.

وفيما يخص عرض تدابير بناء الثقة في منطقتنا دون الإقليمية، نحن نشعر بأهمية التشديد والتأكيد على ما قاله ممثل الأرجنتين أمس من أن بلدينا استفادا منذ عام ١٩٩٤ من تنفيذ عدد من هذه التدابير. فلقد سمحت بإطلاق عملية تكامل غير مسبوقة في تاريخنا المشترك الطويل. ومن بين هذه التدابير نموذج يستحق الإبراز وهو اللجنة الأمنية الدائمة التي أنشئت عام ١٩٩٥ لتعزيز التعاون الثنائي في هذه المجالات وتشترك فيها وزارتا الشؤون الخارجية والدفاع لكلا البلدين.

وبصفة عامة، يعتمد تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الدفاع على امتلاك الأطراف لإرادة سياسية كافية لكي تجد نقاط التقاء تتجاوز حد الأهداف الوطنية التي قد تصطدم ببعضها البعض ولكي تتغلب على المواقف والمفاهيم الثقافية المتعادية. وطالما أن هذه التدابير تشجع الاستقرار الإقليمي وبين الجيران، يمكننا أيضا أن نبني ثقة متبادلة في مجالات قابلة بشكل مماثل للخضوع لاعتماد مثل هذه التدابير، مثل الاقتصاد والعلاقات السياسية. وفي هذا السياق، نود أيضا تهنئة زميلتنا من الأرجنتين، السيدة مارتينيك، رئيسة الفريق العامل الثاني، على الإعداد السريع لوثيقة العمل وتعميمها. ونعتقد أنها أساس ممتاز لتطوير مداولاتنا.

وختاما لكلمتي، اسمحوا لي أن أعرب عن استعدادنا الكامل للتعاون على ضمان إحراز الهيئة للنتائج التي نرجوها جميعا.

السيد داوسا سيسبيديس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي، باسم وفد كوبا، على انتخابكم الذي تستحقونه تماما، ولا سيما وأنتم تمثلون بلدا كاريبيا شقيقا نرتبط معه بأواصر الصداقة. كذلك أقدم تهانئي إلى أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أيضا التنويه بالعمل الممتاز الذي قام به العام الماضي السيد جواد ظريف، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، بوصفه رئيسا للهيئة.

ولقد أرضانا الرد السريع على الحالة التي نتجت عن المشاكل التي شهدتها المجموعة الإقليمية التي كان من المزمع أن تتبوأ رئاسة الهيئة هذا العام، والتي تم حلها بفضل السرعة التي قدمت بها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قائمة مرشحين ملائمة للاضطلاع بتلك المسؤولية. ونأمل أن تستمر المجموعات الإقليمية في المستقبل في بذل كل جهد ممكن لاختيار مرشحين للرئاسة عندما يأتي دورها، وذلك وفقا لمبدأ التناوب الجغرافي.

وستعتمد النتيجة النهائية للمداولات حول القضيتين الموضوعيتين المدرجتين في جدول أعمال هيئة نزع السلاح بدرجة كبيرة على التقدم الذي نحرزه أثناء هذه الدورة. ولنزع السلاح النووي، بالنسبة لكوبا، أولوية مطلقة في نزع السلاح وسيظل كذلك، مثلما اتفقت عليه كل الدول الأعضاء لأكثر من ٢٠ عاما.

ومن الناحية العملية، هيئة نزع السلاح هي حاليا محفل التداول الوحيد الذي تشارك فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشة القضايا المتعلقة بالسبل والوسائل المحددة لتحقيق نزع السلاح النووي. ولا يمكننا تحمل ثمن ترف تفويت هذه الفرصة. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح في جنيف حتى من الاتفاق على برنامج عمل طوال السنوات الأربع الماضية.

وفي مثل هذه الظروف، من الأهمية بصفة خاصة أن تستهدف المداولات حول القضية النووية في جدول أعمالنا اعتماد توصيات ملموسة حول كيفية التقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ولا يمكن أن تصبح الهيئة مجرد محفل أكاديمي منفصل عن واقع العالم. ولا يمكن لتحقيق التوافق في الآراء أن يكون هدفا في حد ذاته، ولكن يجب بدلا من ذلك أن يكون وسيلة للتوصل إلى حلول ملموسة لمشاكل حقيقية قائمة اليوم في مجال نزع السلاح النووي. ولكن لكي يتحقق ذلك نحن في حاجة قبل كل شيء إلى الإرادة السياسية لكل الدول، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وليس من المنطقي أن البعض، الذين يزعمون أن الحرب الباردة انتهت، يشككون في الأولوية الرئيسية التي ما زال نزع السلاح النووي يحظى بها، نظرا لأنه توجد أكثر من ٣٥ ألف سلاح نووي تهدد وجود البشرية ذاته، وأن مبادئ الأمن البالية المرتكزة على حيازة هذه الأسلحة ما زالت تزدهر.

ورغم أن الدول النووية، من جهة، تتعهد تعهدا صريحا – من الناحية النظرية – باعتماد تدابير عملية للتقدم نحو نزع السلاح النووي، إلا أنه في العالم الحقيقي لم يتم بعد تنفيذ تلك الوعود. وما يسبب حتى قلق أكبر هو أن الإجراءات العملية التي تم القيام بها تتناقض مع الالتزامات المتعهد بها. ويكفي ذكر مجرد بضعة أمثلة.

منظمة حلف شمال الأطلسي تحتفظ بمفهومها الاستراتيجي الجديد وتطوره، وهو الذي يدعو إلى زيادة دور الأسلحة النووية في تخطيطه الأمني بدلا من تقليصه. ورغم المعارضة الواضحة من المجتمع الدولي، فهو يصر على إنشاء منظومة دفاعية وطنية مضادة للقذائف، في انتهاك فاضح للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية المعنية بالحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. ومن شأن هذا أن يعيد فتح الباب أمام حدوث سباق للتسلح، بما في ذلك في الفضاء الخارجي.

إن إنشاء لجنة خاصة تعنى بنزع السلاح النووي ولديها مهمة إجراء مفاوضات أمر لم يتحقق بعد في إطار

مؤتمر نزع السلاح، بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن.

ومن الواضح بشكل متزايد أن بعض الدول ليس لديها إرادة سياسية للاستجابة للنداء الذي تضمنه إعلان الألفية لعقد مؤتمر دولي معني بنزع السلاح النووي.

إن النفقات العسكرية العالمية تتزايد مرة أخرى بمعدل متسارع. وفي أعقاب الزيادة التي تقدر بنسبة ٢,١ في المائة في النفقات العسكرية عام ١٩٩٩، حيث بلغت النفقات ٧٨٠ بليون دولار، التزم عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو بالفعل علانية بالحفاظ على معدل ثابت في زيادة ميزانياتها العسكرية خلال السنوات المقبلة. ولن يوجه من تلك الأموال سوى جزء ضئيل للوفاء باحتياجات البشر الذين يبلغ عددهم اليوم ١,٣ بليون نسمة والذين يعيشون في أشد حالات الفقر المنافية للإنسانية.

وفي الوقت نفسه، التطوير النوعي للأسلحة النووية لا يزال مستمرا دون هوادة وإنتاج الأسلحة التقليدية في تزايد – وهذه الأسلحة التقليدية أصبحت أكثر تقدما وفتكا. وهذا النمو يستهدف الوفاء بالاحتياجات السياسية، والعسكرية، والتجارية التي لا علاقة بها بالمصالح الأمنية الوطنية المشروعة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن شكره الخاص للسيدة غابرييلا مارتنيك، رئيسة الفريق العامل الثاني، على العمل الذي قامت به فيما بين دورات هيئة نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونحن نشعر بامتنان خاص لحصولنا قبل عدة أسابيع على ورقة العمل التي قامت بتنقيحها.

وكما تبين تلك الورقة بوضوح، فإن الطرق المحددة لتعزيز تدابير بناء الثقة لا يمكن فرضها؛ فقد تصلح تماما في بعض البلدان والمناطق، لكنها قد لا تصلح بالضرورة في مناطق أخرى. ولذلك من الأساسي أن تراعي على نحو كاف السمات الفردية للسياق الذي تطبق فيه هذه المعايير. وعلاوة على ذلك، فإن عملية وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة تفترض أيضا الاحترام الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بما فيها على وجه الخصوص، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وحل المنازعات بالطرق السلمية وحق الدفاع عن النفس.

ولا يمكن إحراز تقدم كبير في بناء ثقة حقيقية دون القضاء على التهديدات العسكرية والسياسات العدوانية والعسكرية التي تتعرض لها بعض الدول، أو إذا ظلت المذاهب العسكرية القائمة لتهديد بلدان أخرى موضع النفاذ.

ونحن نعتقد أن ورقة العمل المنقحة التي وضعتها رئيسة الفريق العامل الثاني خطوة هامة إلى الأمام في عملنا، ويمكن أن تكون أساسا طيبا لتوجيه المناقشة.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بأن أؤكد لكم من جديد، سيدتي الرئيسة، تأييد وفد كوبا الثابت لعملكم، واستعدادنا التام للمشاركة بشكل بناء في نجاح هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لنا، باعتبارنا عضوا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن نعرب لكم عن ارتياحنا الكبير إذ نراكم تترأسون عملنا. إن تفانيكم وخبرتكم سيمكناننا من إحراز تقدم في الاتجاه الصحيح. وأود أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على الملاحظات الافتتاحية القيمة التي قدمها أمس. وأخيرا، أود أن أضم صوت وفد بلدي إلى تلك الأصوات التي أعربت

عن الامتنان للعمل الذي قام به العام الماضي السيد جواد ظريف، نائب وزير الشؤون الخارجية لإيران.

إن اختراع الأسلحة النووية المميت جاء في نفس الوقت الذي أسست فيه الأمم المتحدة. وسباق التسلح النووي والتقليدي صاحب نمو منظمتنا. وإذا ما اعتبرنا أن التي أعربت في ميثاق سان فرانسيسكو عن عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب لم تكن الحكومات فحسب وإنما الشعوب، فيمكننا عندئذ أن نتفهم لماذا كرست الأمم المتحدة منذ نشأتها تقريبا جهودها الرئيسية للمهمة الإلزامية المتمثلة في نزع السلاح لتحقيق هدفها الأساسي الخاص بضمان السلم والأمن الدوليين.

من الواضح أن نزع السلاح لن يتحقق بين ليلة وضحاها وأنه لذلك ينبغي أن يتحقق تدريجيا. لكن نزع السلاح لا يمكن أن يكون قاصرا على أنصاف تدابير أو تدابير منفردة لا تؤثر على العناصر الفاعلة الرئيسية الكبرى. إن هذا من شأنه أن يصل إلى حد تعزيز نزع سلاح المتروعة أسلحتهم فحسب. ولهذا السبب أصر رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية على ضرورة تحقيق القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية بشكل خاص. وهذا هو أيضا السبب في أنهم قرروا جعل كل الخيارات مفتوحة من أجل تحقيق ذلك الهدف السامي.

ومع أن ذلك الهدف لا يزال هدفا بعيد المنال، إلا أنه اتخذت خطوات هامة لإنهاء انتشار الأسلحة النووية وللحظر التام لكل أنواع التجارب النووية. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق سلام أسهم إسهاما قيما أيضا في نزع السلاح. ومع ذلك، فإن المعاهدات ذات الصلة التي ترسي التزامات ملزمة قانونا لم تدخل حيز النفاذ بعد. وأشير هنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بالإضافة إلى ذلك، من المؤسف أنه بسبب الشلل الذي أصاب عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، لم يكن ممكنا حتى الآن إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. وبالمثل، فإن التوازن الاستراتيجي الهش القائم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال مصدر قلق – وهذا وضع يشكل خطر البدء بسباق جديد للتسلح النووي غير مرغوب فيه.

ونظرا لهذا السيناريو غير المشجع، وبالرغم من كون هذه الهيئة مجرد هيئة تداولية، فإن هيئة نزع السلاح أصبحت محفلا مفيدا لبناء توافق في الآراء على مختلف مجالات نزع السلاح. وبهذه الروح البناءة نفسها يتعين علينا أن نركز الآن على البندين اللذين كانا في جدول أعمالها طوال العامين الماضيين، وهما تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية والسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي.

إن وفد إكوادور يقدر الجهود الصبورة التي بذلها رئيسا الفريقين العاملين الأول والثاني لتيسير مناقشاتنا. والورقة غير الرسمية التي وضعتها السيدة مارتنيك، ممثلة الأرجنتين، للفريق العامل الثاني أساس ممتاز لإحراز تقدم في الاتفاقات ذات الصلة.

وفيما يتعلق ببناء الثقة، أود أن أشير إلى أن إكوادور اتخذت بالفعل تدابير ثنائية مع الدولتين المجاورتين لها. وعلى الصعيد الإقليمي تؤيد إكوادور كل الصكوك القائمة بين الدول الأمريكية، وعلى الصعيد العالمي، تحترم الالتزامات المقطوعة في إطار المنظمة. وفي ذلك الصدد، أحالت إكوادور توا إلى الأمانة العامة تفاصيل التدابير القانونية التي اتخذتها لمنع وكبح أي نشاط تحظره اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام المضادة للأفراد.

واسمحوا لي يا سيدتي الرئيسة، أن أؤكد لكم، في ختام كلمتي، على تعاوننا التام لضمان أن يكلل عمل اللجنة بالنجاح.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدتي أن أبدأ بالتقدم إليكم بتهانئنا الحارة على انتخابكم رئيسة للجنة. وأعتقد أننا، بفضل توجيهاتكم المقتدرة، إضافة إلى حكمتكم وخبرتكم الطويلة في مسائل نزع السلاح، سوف نحقق تقدما كبيرا بشأن القضيتين الموضوعيتين الهامتين المعروضتين علينا. وأود أن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديرنا للسيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ما قدمه لنا من أفكار عن تاريخ هيئة نزع السلاح وسياقها الخاص. فلقد أسفر بيانه كالمعتاد عن وضع الأشياء في منظورها الصحيح وساعدنا في أن نبدأ عملنا على نحو أكثر تركيزا.

إن نظرتنا تتأثر تأثرا كبيرا بحقيقة أن الخبراء قد ركزوا على نقاط رئيسية في عالم اليوم في منطقتي، وجميعها ذات أبعاد نووية بصورة محددة. وبعض هذه النقاط الرئيسية موجودة مباشرة في منطقتنا دون الإقليمية في شرق آسيا. وتتأثر نظرتنا أيضا بحقيقة أن جميع اختبارات التفجيرات النووية النهائية في العقد الأخير من القرن الماضي أجريت في منطقتي.

وعندما نشمل في نظرتنا حقائق مفادها أنه لا يزال يوجد مخزونات هائلة من الأسلحة النووية، وأن السياسات العسكرية والدفاعية لا تزال تتمحور حول عقائد نووية، إضافة إلى التطورات التي حدثت مؤخرا والتي قد تؤثر في التوازن النووي الاستراتيجي، فإننا مقتنعون بأن إحراز التقدم هو خيارنا الوحيد عندما تنظر الهيئة مرة أخرى في قضية نزع السلاح النووي.

وبالرغم من ذلك، أحرز بعض التقدم في مساعينا لنزع السلاح النووي. ولقد أكد مؤتمر قمة الألفية مرة أخرى على أهمية القضاء على الأسلحة النووية. وتعززت الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حينما تعهدت الدول الأطراف تعهدا مطلقا بنزع السلاح النووي وباتخاذ خطوات عملية في سياق جهد منتظم ومطرد يرمي إلى القضاء على الأسلحة النووية. وفيما نواصل عملنا في هذه الهيئة، ينبغي أن نستفيد من هذه الإنجازات.

ونود أن نشكر السيد يو أودي أوساي، ممثل غانا، رئيس الفريق العامل الأول المعني بالقضايا النووية، على ورقته الممتازة. إن ورقته توفر أساسا ممتازا لعملنا، ولقد شاهدنا بالفعل عزم وفود كثيرة على الإسهام في ورقته. ومن جانبنا، نود أن نؤكد على العناصر التالية التي ينبغي أن تظل أجزاء هامة من ورقته: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر حيز النفاذ والانضمام إليها على الصعيد العالمي، وهي المعاهدة التي صادقت عليها الفلبين في هذه السنة؛ والمحافظة على الالتزامات الأحادية لحظر التجارب النووية؛ وإعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح كي يبرم معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية؛ وإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تعنى بنزع السلاح النووي؛ وتنفيذ الالتزام الذي أقرته محكمة العدل الدولية بالقيام بحسن نية بمتابعة وإنجاز المفاوضات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة؛ والمصادقة على بروتوكولات المعاهدات القائمة حاليا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ومع أخذ تلك العناصر في الحسبان ومع التسليم بأهمية توافق الآراء الدولي لصالح القضاء التام على الأسلحة النووية، سوف يشارك وفد الفلبين بنشاط في الفريق العامل المعني بسبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذه السنة سوف نواصل أيضا عملنا بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن الشكر للسيدة غابريالا مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، رئيسة الفريق العامل الثاني المعني بهذه القضية، على ورقتها المنقحة وعلى جهودها المكثفة في التشاور مع الوفود بشأن تلك الورقة. وتتضمن ورقتها عناصر كثيرة نعتقد بأنها ضرورية لمبادرات بناء الثقة، ونعتقد بأن عملنا سوف يستفيد من جهودها إلى حد كبير.

وينبغي أن يستند عملنا بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية إلى التسليم بأن الأوضاع والظروف تتنوع في كل منطقة، وأن كل منطقة قد طورت نهجا مختلفة تجاه هذه القضية. غير أنه ينبغي لنا أن نواصل الاسترشاد بالمبادئ الجوهرية. وأحد هذه المبادئ هو أن تراكم الأسلحة التقليدية المفرط لا يسهم في بناء الثقة. وبمبدأ آخر هو أن نشر القوات التقليدية في مناطق التوتر أو النزاعات الإقليمية حيث تم التفاهم على ضرورة أن تمتنع الأطراف عن المشاركة في أنشطة قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة، يمكن أن يؤدي إلى تأخير جهود بناء الثقة. ولهذا، ينبغي أن يتضمن عملنا ضرورة المضي قدما في التسليم بأهمية تدابير بناء الثقة، التي يمكن أن تشمل نزع السلاح التقليدي أو تدابير الشفافية، بغية تهيئة مناخ من الائتمان والثقة والتعاون، حتى تتراجع أو تزول إمكانية لجوء الدول إلى التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية أو استخدامها.

واتخذ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خطوة رئيسية نحو بناء الثقة في منطقتنا. ففي عام ١٩٩٤، وفي أثناء الاجتماع السنوي لوزراء خارجية الرابطة، أنشأت الرابطة المنتدى الإقليمي لدول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بغية إجراء حوار بنَّاء ومشاورات بشأن قضايا سياسية وأمنية ذات اهتمام وشاغل مشترك بشأن المساهمة بدرجة كبيرة في الجهود الرامية إلى بناء الثقة واتباع الدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ. وفي السنوات التي انقضت منذ إنشاء المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أثبت أنه منتدى استشاري فعال لتعزيز الحوار الفعال بشأن التعاون الأمني السياسي في المنطقة.

وأعتقد أن مناقشاتنا بشأن بناء الثقة سوف تثبت أنها فرصة هامة لم يسبق لها مثيل كي يتبادل أعضاء المجتمع الدولي خبراتهم الفريدة الثنائية أو الإقليمية بشأن بناء الثقة. ونتطلع إلى تبادل للأفكار والخبرات على نحو يتسم بالحيوية ونحن على ثقة من أننا سنستفيد جميعا من هذه الممارسة.

وفي الختام، اسمحوا لي يا سيدتي الرئيسة أن أتعهد بكامل دعم وفدي لكم وتعاونه معكم.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نهنئكم يا سيدتي على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح، ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم النبيل.

تعقد الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح في فترة هامة حقا بالنسبة للأمم المتحدة. فالقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية تهيئ أوضاعا حقيقية مسبقة من أجل تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية والنهوض بدرجة كبيرة بإمكانيات المنظمة العالمية لتنظيم العلاقات الدولية وتنسيق التعاون في عالم متعدد الأقطاب. واليوم، وعن طريق بذل جهد مشترك، يتعين علينا أن ننفذ قرارات منتديات الألفية. ويمكن تطبيق

هذا الأمر الحتمي تماما في مجال نزع السلاح. ولقد وفر مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية زخما كبيرا للجهود المتعددة الأطراف في ذلك المجال. ونتيجة تلك الجهود ستعطي إجابة على السؤال الجوهري عما إذا كان القرن الحادي والعشرون قرنا لنزع السلاح بصورة حقيقية.

ولا تزال الأمم المتحدة، وبخاصة هيئة نزع السلاح التابعة لها، المكان الرئيسي لعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشكل اللجنة، في رأي روسيا، نموذجا هاما لحوار متعدد الأطراف حول بنود أساسية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي.

فما هي الأولويات الرئيسية في هذا المجال؟ تعتقد روسيا اعتقادا راسخا بأن ضمان الاستقرار الاستراتيجي بشكل جماعي في العالم هو شرط أساسي للتنمية المستقرة والتدريجية في عملية نزع السلاح. وتصبح فكرة الاستقرار الاستراتيجي اليوم متعددة الأبعاد بشكل أكبر وتشمل أصنافا كاملة من العناصر السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية والإنسانية والبيئية. ونحن منفتحون لإجراء حوار على النطاق الأوسع يكون مفيدا للغاية، بما في ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن اختيار أنجع السبل لضمان الاستقرار الاستراتيجي.

وتعتبر روسيا أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي أحد الأهداف النهائية لعملية نزع السلاح. ونحبذ التحرك بشكل تدريجي شامل في مجال نزع السلاح النووي مع الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي ومشاركة جميع الدول النووية ولقد حدد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ خطوات معينة في ميدان نزع الأسلحة النووية، وإذ تدرك روسيا إدراكا كاملا مسؤولياتها كدولة نووية، فإنها تعتزم تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر.

ولقد كان بيان فلاديمير بوتين، ممثل روسيا، في مؤتمر قمة الألفية خطوة جديدة ومحددة إلى الأمام في تدعيم نظام منع الانتشار حول مبادرة لدعم التنمية المستدامة للجنس البشري وإيجاد حلول جذرية للانتشار النووي والمشاكل البيئية. وقد سررنا للدعم الذي حصلت عليه هذه المبادرة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة وفي الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعلق أهمية كبرى على نشاطات فرقة العمل التي أنشئت مؤخرا بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود. ونشعر أنه من اللازم جمع جهود جميع البلدان المعنية برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار المشاريع الدولية ذات الصلة.

ويتضمن برنامج العمل المحدد في ميدان نزع السلاح النووي الوارد في بيان الرئيس بوتين المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إجراءات تهدف إلى تدعيم الاستقرار الاستراتيجي ونزع السلاح ومنع الانتشار النوويين.

وروسيا مستعدة لإجراء تخفيضات إضافية كبيرة في الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية. ولا ترى أية أسباب لوجود أية عقبات أمام هذه الخطوة. وكهدف قابل للتحقيق لإجراء تخفيض جوهري في الرؤوس النووية الاستراتيجية في روسيا والولايات المتحدة، نقترح تخفيض مستوياتها إلى ١ ٥٠٠ وحدة لكل طرف. وهذا ليس الحد المطلوب. إننا مستعدون للنظر في مستويات أقل.

وتضطلع معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بدور خاص في الوضع الاستراتيجي الحالي في العالم. ولقد مهد التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ الطريق أمام الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتخفيضها لدى القوتين النوويتين الكبريين. وقد تم تحقيق ذلك عبر التزام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تبعا للمعاهدة بنبذ نشر منظومات وطنية مضادة للقذائف التسيارية، أو تطوير

الأسس لمثل هذه المنظومات. وستبقى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي وأساسا لتخفيض إضافي في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية كما يظهر في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إن تدمير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بسبب خطط الولايات المتحدة لنشر منظومة قذائف دفاعية وطنية من شأنه أن يؤثر تأثيرا خطيرا على الاستقرار العالمي والأمن الدولي. ولا يمكن البدء بتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية في إطار عملية ستارت ٣ إلا إذا تم الحفاظ على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية واحترامها في شكلها الحالي. وروسيا التي صادقت على ستارت ٢ مستعدة للبدء بإجراء مفاوضات حول ستارت ٣ بدون تأخير.

وتؤمن روسيا بأنه يجب إعطاء الأولوية للحلول السياسية والدبلوماسية لمشكلة التهديد النووي. ولقد قدمنا مبادرة لإيجاد منظومة للتحكم بالقذائف ومنع انتشار تكنولوجيا القذائف على الصعيد العالمي. ولقد حازت الاقتراحات الروسية بهذا المعنى دعما دوليا واسعا كما يتضح ذلك من نتائج اجتماعات الخبراء الدوليين بشأن إيجاد منظومة للتحكم على الصعيد العالمي التي عقدت في موسكو هذا العام وفي العام الماضي، حيث تبين خلالها أنه من المستحسن النظر في هذه القضية تحت رعاية الأمم المتحدة. إن قيام الأمين العام بإعداد تقرير تبعا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف بشأن قضية القذائف في جميع مظاهرها والذي ستتم مناقشته في الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين يخدم هذا الهدف أيضا. ونعلق أهمية كبيرة على العمل الذي ستقوم به مجموعة الخبراء الحكوميين للمساعدة في صياغة هذا التقرير.

وتعتبر روسيا أنه من الممكن، حسبما هو مناسب، إيجاد منظومات للقذائف المضادة للقذائف التسيارية على المستوى الإقليمي من أجل تحييد ومقاومة خطر القذائف ويمكن إيجاد مثل هذه المنظومات على أساس متعدد الأطراف لا يقوم على الكتل وبمشاركة جميع الدول ذات العلاقة. ونحن جميعا مستعدون للتعاون في هذا المضمار مع جميع الدول المهتمة.

وبالنسبة إلينا، وكما كان سابقا، هنالك المهمة ذات الأولوية بعدم السماح بوجود الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي. وهذا واحد من أهم العوامل للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الدولي والأمن الدولي. وتتمتع فكرة عدم تسليح الفضاء بدعم واسع من المجتمع الدولي وتجد تعبيرا سياسيا إجماعيا في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويتيح المؤتمر الدولي المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي الذي سيعقد في موسكو في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، فرصا عظيمة لبناء جهود مشتركة بين الدول المهتمة بإمكانية تحويل الفضاء الخارجي إلى منطقة مجابهة عسكرية. ويتم عقد هذا المؤتمر بناء على مبادرة رئيس روسيا ويكرس لمناسبة الذكرى الأربعين لأول رحلة قام بها الإنسان إلى القضاء.

ونأمل أن يعطي المحفل دفعا جديدا للمناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الجهود المتعددة الأطراف لإنشاء لجنة خاصة للفضاء الخارجي ذات ولاية تفاوضية. وتدعو روسيا إلى تطوير نظام قانوني دولي في تاريخ مبكر لمنع سباق التسلح في الفضاء ولمنع انتشار الأسلحة في الفضاء وللتحقق من التقيد بمبدأ عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة في الفضاء الخارجي. غير أنه يجب ألا يمنع هذا العمل بأي شكل

من الأشكال الدول الأخرى من حرية الوصول إلى المنافع السلمية للفضاء.

ولقد كانت روسيا ملتزمة دائما بعملية نزع السلاح والوفاء الكامل بالتزاماتها في هذا المجال. وتصديق روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو مثال محدد لهذا النهج. وندعو مجددا الدول الأخرى – وبشكل رئيسي الولايات المتحدة – التي يعتمد عليها دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أن تحذو حذونا، مما يتيح لهذه الوثيقة الهامة أن تصبح ذات طبيعة عالمية وتضع حاجزا لا يمكن تخطيه أمام محاولات انتشار الأسلحة النووية. وتستمر روسيا في تنفيذها بثبات لمبادرات أحادية الجانب في مجال الأسلحة النووية والتكتيكية.

ونؤمن إيمانا قويا بأن إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم له دور مهم في تضييق المجال الجغرافي لوجود الأسلحة النووية. ونحن نرحب بهذه العملية بكل وسيلة ممكنة ونشجعها، وهي العملية التي ستساعد في نهاية المطاف على تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشعر في هذا السياق أنه من المناسب أن نعيد التذكير باقتراح روسيا بأن يتم حصر الأسلحة النووية داخل أراضي الدول النووية.

والأمم المتحدة مطالبة بأن تصبح أحد المراكز القيادية لمناقشة مشاكل الأسلحة التقليدية. وبصفة عامة، لدينا تقييم إيجابي لعمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه أداة من أدوات بناء الثقة. ونرى أن مهمته الأساسية تتبع الأسلحة التقليدية المكدسة التي يمكن أن تزعزع الاستقرار. والسجل أداة عالمية تتيح انخراط الدول المشاركة على أساس طوعي وغير تمييزي. وفي الوقت نفسه، فإن التدابير الأساسية التي تتخذ لتحسينه أو تغييره يمكنها أن تخل بتوازن مصالح العديد من المشاركين في السجل. ويمكن للشفافية المفرطة أن تضر بأمن الدول وتؤدي إلى تضييق النطاق الجغرافي للسجل، مما يقلل من فعاليته. ولهذا، لا بد من اتخاذ نهج متعمد ومتوازن للارتقاء بمستوى الشفافية، التي لا تشكل هدفا في حد ذاتها، والتي تصمم لتيسير بناء الثقة في المجال العسكري.

وتحبذ روسيا تطوير تعاون دولي واسع النطاق لكبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويتضمن ذلك التفاعل مع وكالات إنفاذ القانون والجمارك وإصدار التراخيص على الصعيد الوطني. ونعتقد أنه من الواجب إثارة مسألة ضرورة تحسين التشريعات والتعليمات الوطنية في مجال الرقابة على تصدير الأسلحة، واتخاذ المزيد من الخطوات الممكنة في مجال الرقابة، بما يتفق والآليات الموجودة. وتشمل هذه الآليات اتفاقيتي فيينا وواسنار ونتائج الأنشطة ذات الصلة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما تتوصل إليه أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتقدر موسكو تكريس مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في تموز/يوليه القادم لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها أكثر القضايا التي تشكل ضغطا وإلحاحا، ونرجو أن ييسر المؤتمر تطوير التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن الإنفاذ المبكر للمعاهدة المعدلة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، سيكون دليلا على الإسهام في تعزيز هذا الأمن. ويجب أن تكون عملية التصديق على هذا الاتفاق خالية من التسويف أو المعوقات المصطنعة.

وتعلق روسيا أهمية كبرى على التنفيذ الدقيق لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، وهي على استعداد لإدخال المزيد من

التحسين والتطوير على تدابير بناء الثقة والأمن في هذا الاتفاق. ونشعر أنه من الملائم أن نستفيد من خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن في المناطق الأخرى من العالم.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن روسيا تعلق أهمية كبرى على الأعمال الناجحة التي تضطلع بها هيئة نزع السلاح. ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة مسائل معقدة لنزع السلاح، ولكنها مسائل تحظى بأهمية نادرة. ولا توجد إلى الآن وحدة في النهج الوطنية المتخذة إزاء هذه القضايا، إلا أن هناك إمكانية حقيقية للتوفيق بينها إلى حد كبير. وسيواصل الوفد الروسي جهوده لتحقيق هذا الهدف.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور الخاص لوفد باكستان ولي شخصيا أن أتقدم بتهانينا الحارة لكم، سيدتي، على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة رئيسة لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠١. ويمكنكم أن تكونوا واثقين تمام الثقة من التعاون والدعم الكاملين من وفد باكستان في تكليل هذه الدورة بالنجاح.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب، من خلالكم، عن عميق تقديرنا للأعمال الممتازة التي اضطلع بها الدكتور جواد ظريف الذي ترأس هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

وإذ ندخل السنة الوسطى من مناقشاتنا عبر ثلاث سنوات حول جدول الأعمال الموضوعي لهيئة نزع السلاح، من المهم لنا جميعا أن نؤكد من جديد، الأهمية التي نعلقها على هذا المحفل. وهيئة نزع السلاح، التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لا تزال المحفل الوحيد الذي يجري فيه التداول حول قضايا نزع السلاح. وتستمد الهيئة أهميتها كذلك من كونها محفلا متعدد الأطراف لنزع السلاح وعضويته عالمية. فالبلدان الكبيرة والصغيرة والقوية والضعيفة، التي تعلقها مختلف الشواغل والبرامج الأمنية المتنوعة، تشارك على قدم المساواة في هذا المحفل لكي تضع قواعد ومبادئ يمكن أن تساعد على زيادة تعزيز أهداف نزع السلاح.

وتفخر هيئة نزع السلاح بسجل منجزاتها عبر السنين السابقة الذي يثبت فعاليتها وفائدتها. فالدول الأعضاء المشاركة في الهيئة قد وضعت، من خلال مفاوضات معقدة، مسودة للمبادئ التوجيهية والتوصيات التي، وإن لم تكن ملزمة قانونيا، لها قيمة لا غنى عنها في تطوير وتعزيز قواعد سلوك الدول المتفق عليها في مجالي الأمن ونزع السلاح الدوليين. ومن مقاييس فعالية الهيئة أنها، نظرا لوصول جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف إلى طريق مسدود أثناء السنوات القليلة الماضية، وضعت الهيئة مجموعتين من المبادئ الإرشادية في المجالين الهامين أهمية حيوية، وهما المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية، مع التأكيد بصفة خاصة على توطيد السلام.

وإذا ما وضعنا في المنظور الصحيح النجاحات التي تحققت في السابق، وتعقيدات ومطالب التوصل إلى توافق في الآراء في محفل ذي عضوية عالمية، فبالتأكيد أن بوسعنا إحراز نجاح ملموس في الوفاء بولايتنا. وفي نفس الوقت، من الأهمية بنفس القدر أن تقاوم الدول الأعضاء إغراء إظهار الحماس المفرط في تحميل هيئة نزع السلاح بما لا تطيقه من أعمال أو عرض عناصر دخيلة على جدول أعمالنا.

والبند الأول في جدول الأعمال، الذي يتناول سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي، بند هام ويأتي في الوقت المناسب. ويحظى النظر في هذا البند من جدول الأعمال بأهمية أعظم نظرا للنكسات المتعددة التي عانى منها جدول أعمال نزع السلاح في الماضي القريب. وهناك شعور

متزايد بتآكل هذا الإطار العالمي لنزع السلاح. وبعكس الآمال الكبار التي عقدت في نهاية الحرب الباردة، فإن الأسلحة النووية تحتفظ بأولويتها في السياسات الأمنية للدول القوية، بينما تسير السياسة الدولية في مجرى أكثر صعوبة وتعقيدا. وإمكان التخلي عن المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد يؤدي بالفعل إلى حل الاتفاقات التي تدعم النظام الكامل لنزع السلاح المتعدد الأطراف.

ونأمل أملا وطيدا في أن تكون مناقشاتنا حول بنود جدول الأعمال أكثر موضوعية وفائدة، حيث أنها غير مثقلة بأية مطالبات أو ضغوط يفرضها التفاوض بشأن صك ملزم قانونا. ولا يمكن لوفد بلادي أن يوافق على محاولات المساواة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والتركيز المفرط على عدم الانتشار لا يمكن أن يخفي انعدام التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وبالتالي، لن يقبل وفد بلادي أن تقتصر مناقشة البند الموضوعي الأول من جدول الأعمال على ما يسمى بإطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذا كانت هناك حاجة لأي إطار، فإن هذا الإطار توفره الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وفي سياق جنوب آسيا، يثبت التاريخ طبيعة ردة الفعل التي يتسم بها البرنامج النووي لباكستان. فجارنا في الشرق هو الذي أدخل العامل النووي في المعادلة الأمنية لجنوب آسيا. ونحن نأسف لأن جنوب آسيا أصبحت نووية على الرغم من الجهود الجادة التي بذلناها للحيلولة دون ذلك. فالتجارب النووية الهندية لم تترك لنا أي خيار إلا إجراء تجاربنا النووية.

وتود باكستان أن تتصدى جديا للمشاكل التي تمس السلم والأمن في جنوب آسيا، لا سيما حسم النزاع حول كشمير. ونحن ندرك مسؤولياتنا في جنوب آسيا التي توجد بها أسلحة نووية. وبدلا من مثلث القوى النووية، تسعى باكستان إلى مثلث السلم والأمن والتقدم. وتحقيقا لهذا الغرض، عرضت باكستان على الهند استئناف المحادثات الرفيعة المستوى بين الهند وباكستان لمناقشة النزاع الأساسي بشأن جامو وكشمير وتسويته، ونظام انضباط استراتيجي يشتمل على تدابير لضبط النفس النووي والتوازن التقليدي؛ وتفاعل رفيع المستوى لتشجيع التجارة، وترتيبات العبور، والتعاون الإنمائي وتهيئة مناخ الاستثمار.

ويتطلع وفد بلادي إلى المشاركة في المناقشات بشأن البند الثاني من جدول الأعمال على نحو بنّاء وبذهن مفتوح. وفي السنة الثانية للمناقشات بشأن هذا البند، ينبغي أن يكون هدف هيئة نزع السلاح إجراء مناقشة مفاهيمية أكثر تفصيلا بشأن شتى تدابير بناء الثقة المعروفة. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن معالجة الأعراض والوصفات العلاجية المؤقتة لا تؤدي إلى نتائج دائمة. ومن المهم أن نميِّز بين الداء والأعراض، وأن نسلِّم بأن تدابير بناء الثقة ليست غاية في حد ذاتها.

وتبرز المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة حقيقة أن هذه التدابير تختلف من منطقة إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى. فالشيء الذي ينجح في مكان ما قد لا يكون قابلا للتطبيق في مكان آخر. ولا يوجد نموذج واحد كامل في حد ذاته، ولا يمكن أن يطبّق في أي منطقة بمعزل عن بيئته الجغرافية. لذا، نحذِّر من اتباع نهج علاجي أو نهج يسعى لعولمة تدابير بناء الثقة التي يتم التفاوض بشأنها ويتفق عليها في سياق منطقة معيّنة.

وختاما، سيدتي الرئيسة، يود وفد بلادي مرة أخرى أن يؤكد لك ولأعضاء هيئة المكتب تعاونه التام معكم في إنجاح مداولاتنا.

السيد نجاد - حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لهذه الهيئة الهامة في الأمم المتحدة. وأنا على ثقة بأن حنكتكم الدبلوماسية، والمساعدة الفنية من الأمانة العامة، سيكفلان نجاح دورة الهيئة هذه.

لم يحدث في أي عهد من عهود التاريخ أن بُذلت مثل هذه الجهود الجماعية لتحديد وهيكلة ترتيبات أمن إقليمية وعالمية. فاليوم، أصبحت لكل جوانب قضايا الأمن الأولوية في جدول الأعمال الدولي، ويتم التداول بشأنها ومناقشتها على نطاق واسع من قِبل الدول كافة. والأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية التي أنشئت أساسا لمنع ويلات الحرب أفضل محفل في هذا السياق بالنسبة لكل الدول للتداول بشأن قضاياها المشتركة المتمثلة في الأمن ونزع السلاح. ومن نفس المنطلق، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أجرت الأمم المتحدة مناقشات ومفاوضات على مختلف المستويات أدت، في بعض المجالات، إلى منع سباق التسلح والحد منه، مما أسهم في تعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار، أدت هيئة نزع السلاح أفضل مهمة في تحديد واعتماد المبادئ التوجيهية والأساسية ذات الصلة بمختلف جوانب نزع السلاح، مما أدى إلى فهم مشترك أفضل للدينامية المتطورة للعلاقات الدولية فيما يتعلق بنزع السلاح. كما ساعد ذلك الدول على بلورة رؤية أوضح للأسس التي تقوم عليها البيئة الدولية الجديدة. وجدول أعمال هيئة نزع السلاح هذه السنة، وهو امتداد لجدول أعمال السنة السابقة، يشتمل على بنود مضمونية وبالغة الأهمية لمداولاتنا.

ويعد نزع السلاح النووي من بين أهم القضايا، ويحظى بأولوية قصوى في إطار البرنامج الدولي الكلي للأمن ونزع السلاح. والآثار المدمِّرة لاستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، هي الآن مصدر قلق بالغ أكثر من أي وقت مضى. ولا يسع المجتمع الدولي بأي شكل من الأشكال أن يشهد حادثا مروِّعا نتيجة استخدام مثل هذه الأسلحة، والتي يمكن أن تقوض الحضارات البشرية. وبالتالي، لا بد من اتخاذ الخطوات والتدابير العملية من أجل إلغاء الأسلحة النووية في أبكر وقت ممكن.

ومن المؤسف أن التوقعات التي كانت موجودة في نهاية الحرب الباردة لم تتحول إلى واقع ملموس، بل على النقيض من ذلك، أدت بعض التطورات بعدد من الدول إلى اللجوء إلى نظريات الحرب الباردة المتمثلة في توازن القوى وتوازن الرعب القائم على أساس القدرة على تدمير الخصم. ونزع السلاح النووي، وهو هدف نبيل للبشرية، يراه البعض الآن مجرد عالم مثالي، وشيء بعيد المنال. وهذا يتعارض تماما مع مبادئ وأهداف ميثاق نزع السلاح لعام ١٩٧٨ وغيره من الصكوك، والقرارات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والتي من خلال قرارات عديدة طالبت باعتماد تدابير محددة للتقليل على نحو متزايد من دور الأسلحة النووية وتدميرها تحت رقابة دولية فعالة. وفي هذا الصدد، يمثِّل كل من المواجهة الجديدة بشأن مخططات الدفاع بالصواريخ وإدخال سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مسألة تبعث على القلق الشديد فضلا عن ما يترتب عليها من آثار على الاستقرار الاستراتيجي وآثار سلبية على المعاهدات، والمفاوضات والمبادرات المتعلِّقة بنزع السلاح.

وبعد مداولات مكثّفة، أمكن للمؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاتفاق، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، على إطار يتضمن تدابير محددة ترمي إلى نزع السلاح النووي. وهذا الاتفاق بانتظار التنفيذ. كما اتخذ المؤتمر قرارات وإسهامات هامة تتعلق بالمبادرات الإقليمية، ولا سيما ما يتصل منها بالوضع الخاص في الشرق الأوسط والخطر النووي الذي تمثّله إسرائيل. ومن خلال ذلك القرار أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء المنشآت النووية غير الخاضعة لضمانات السلامة في المنطقة.

والآن ينبغي النظر إلى الالتزام الثابت لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية بوصفه تعهدا هاما وملموسا من أجل نزع السلاح، والذي يتطلب اعتماد تدابير عملية، ولا سيما من قِبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك فإن بند جدول أعمال الهيئة المعنون ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' جدير بالتداول الكامل والموسع في هذه المرحلة. ومن المنتظر أن تسهم الهيئة في هذه المسألة الأمنية الدولية الحيوية بتقديم خطوات عملية لتحقيق نزع السلاح النووي. ويمكن للمكانة الرفيعة لهذه الهيئة داخل الأمم المتحدة – التي توفر الفرصة بوصفها المحفل العالمي المتخصص في مناقشة قضايا نزع السلاح لمشاركة كل الدول والتي تتخذ قراراتها بتوافق الآراء – أن تساعدها على الإسهام الفعال في دفع عجلة نزع السلاح.

البند الثاني الموضوعي في جدول أعمال الهيئة هذا العام، هو ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية'' وهو مجال آخر ذو أهمية كبرى. وفي حالات عديدة كانت الصراعات والتوترات بين الدول تتفاقم جراء التدفق المتزايد للأسلحة التقليدية إلى المناطق المعنية. ولقد تسبب استقدام أسلحة متطورة، خاصة إلى مناطق حساسة من العالم، بحالات عديدة في حسابات خاطئة وأسفر عن صراعات طويلة المدى. وفي حالات معينة تسببت زيادة قدرات الأسلحة التقليدية في ظهور دورة جديدة من سباق التسلح في ميدان الأسلحة التقليدية على المستويين العالمي والإقليمي.

علاوة على ذلك، فإن عدم الثقة والريبة يخلقان مناخا يسوده انعدام الأمن بين الدول داخل المناطق ويحملان الدول على اللجوء إلى تكديس الأسلحة لتجنب الريبة وحماية مصالحها الوطنية، وكذلك من أجل الدفاع عن النفس. لذلك فإن العلاقة المتبادلة بين بناء الثقة والاعتماد على الأسلحة التقليدية عنصر أساسي يجب أخذه في الاعتبار في عملية توطيد السلم والشروع في جهود احتواء الأزمات والتوترات ومنعها من التحول إلى حروب مهلكة.

ولقد تم مؤخرا إبراز بعض جوانب الأسلحة التقليدية ودور تدابير بناء الثقة، لا سيما داخل ميدان نزع السلاح المصغر، وكانت موضع مداولات عالمية على نطاق واسع. والأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة هي الآن بؤرة اهتمام المجتمع الدولي، فقبل حوالي أسبوع، في هذه القاعة نفسها، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه. والتدابير العملية لبناء الثقة هي أحد العناصر الرئيسية لطائفة واسعة من التدابير العملية المحددة والمطلوبة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. كذلك تم إبراز تدابير بناء الثقة في قرارات عديدة للأمم المتحدة تتعلق بنزع السلاح الإقليمي ومبادرات أمنية، وسيكون من المفيد تفحص كل هذه القرارات بعناية وحرص شديدين.

وتحتاج هيئة نزع السلاح إلى تقييم التدابير المحددة في المجالات الملائمة المتعلقة بالأسلحة التقليدية واستخدامها بوصفها موارد قيمة في صياغة أدلتها ومبادئها التي تنظم إدخال تدابير لبناء الثقة في هذا المجال.

ومنذ العام الماضي، وتحت إدارة رئيسي فريقيها العاملين، شرعت هيئة نزع السلاح في تحديد ومناقشة الجوانب المتعددة للبندين الموضوعيين في جدول أعمالها، نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. واغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيسي الفريقين العاملين وأهنئهما على عملهما الشاق وعلى الأوراق التي قدماها لتنظيم المناقشات. وأنا واثق من أننا سنقطع هذا العام شوطا أكبر في توفير أساس سليم لدفع عجلة العمل في هذين المجالين. وأعتقد، سيدتي الرئيسة، أن خبرتكم الدبلوماسية والمشاركة النشطة لكل أعضاء اللجنة ستكونان رصيدين هامين يساعداننا في تحقيق مقاصدنا في هذه الدورة.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): سيدتي، يهنئكم وفدي على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠١، ونحن مقتنعون بأن إدارتكم القديرة ستوجه مناقشاتنا نحو نهاية ناجحة لهذه الدورة.

إن البندين الموضوعيين اللذين تناقشهما هيئة نزع السلاح بتعمق منذ العام الماضي هما بندان هامان ووثيقان الصلة. إنهما ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' و ''التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''. والتوصيات التي ستقدمها الهيئة العام القادم في ختام مناقشتها الجارية منذ ثلاث سنوات ستكون بالفعل ذات قيمة كبرى لكل الدول الأعضاء في صياغة سياساتها المعنية بنزع السلاح بنوعيه النووي والتقليدي على حد سواء.

ولقد اتسمت الجهود المبذولة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي بالإيجابيات والسلبيات. ومع ذلك، فإن تاريخ نزع السلاح النووي لا يخلو من النتائج الملموسة. إذ تمكن المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء تحدد عددا من السبل العملية لتحقيق نزع السلاح النووي. ويقوم عدد متزايد من البلدان بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد قدم مؤتمر قمة الألفية التاريخي مبادئ توجيهية واضحة من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وينبغي ألا ندخر وسعا في العمل بروح الألفية، وينبغي أن نجتهد للبناء على نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. ومن ذلك المنطلق، ينبغي أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التعهد الذي التزمت به أثناء ذلك المؤتمر بإزالة ترساناتها النووية.

والتقدم المحرز حتى الآن في ميدان نزع السلاح النووي ليس مرضيا على الإطلاق. فما زالت هناك بعض البلدان التي ليست أطرافا في المعاهدة، ومن شأن انضمامها لها أن يعزز نظام عدم الانتشار العالمي. ومؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح في الأمم المتحدة، مصابة بالشلل منذ أكثر من ثلاث سنوات، ولم تتوصل إلى الاتفاق على برنامج عمل. والمفاوضات حول معاهدات هامة، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، إلى آخر ذلك، ظلت معطلة. ومعاهدة ستارت ٢ لم يتم تنفيذها. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يصدق عليها الأحد عشر بلدا الإضافية المطلوب تصديقها حتى تصبح المعاهدة نافذة المفعول.

وفي ظل هذه الظروف تتزايد أهمية دور هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. والمناقشات الصريحة، التي هي السمة

المميزة لدورات الهيئة بدون قيود يفرضها إطار التفاوض على معاهدات، يمكن أن تكون مفيدة جدا في تضييق فجوة الخلافات وتمهيد الطريق نحو تحقيق نتائج ملموسة وتوصيات عملية قيمة. إن هيئة نزع السلاح هي من أكثر المحافل إتاحة من حيث مشاركة كل الدول الأعضاء. وهو المكان الذي يستطيع فيه كل عضو في الأمم المتحدة أن يناقش بصراحة قضايا الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. ويمكن للدول الأعضاء أن تحدد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع نزع السلاح النووي ويمكنها مناقشة أية قضايا تساعد على ظهور توافق الآراء.

إن نتائج الدورات القليلة الماضية للهيئة كانت مثيرة للإعجاب. ودورة عام ١٩٩٩ استطاعت، بشكل خاص، أن تضع مبادئ توجيهية تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ثبت أنها مفيدة للغاية في صياغة قرارات ذات صلة باللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك مسألة الأسلحة التقليدية في ضوء الأثر المدمر الذي أحدثه استخدام تلك الأسلحة، حيث أدى إلى إلحاق خسائر فادحة في الأرواح. وخلال عصر الحرب الباردة مات حوالي خمسة ملايين فرد بسبب صراعات مسلحة استخدمت فيها أسلحة تقليدية. ومما لا يثير الاستغراب أن إعلان قمة الألفية يذكر مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كمسألة تفرض تحديا خطيرا على أمن البشرية تماما مثلما تفعل الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن الموضوع الذي اختارته هيئة نزع السلاح للمناقشة – تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية – يبدو ملائما تماما. إن تدابير بناء الثقة أدوات فعالة جدا سواء لمنع الصراعات أو لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تحديد في هذا المجال. إن هذا السجل بحاجة إلى أن يوسع وأن يعمق لتعزيز فعاليته. والتوصل إلى أداة إبلاغ معيارية عن النفقات العسكرية يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا للغاية في تعزيز الشفافية وبعد ذلك بناء الثقة بين الدول.

إن تدابير بناء الثقة يمكن بالفعل أن تكون مفيدة في مجالات الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية على حد سواء. وفي هذا السياق نقدر الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو، الذي نظم مؤخرا اجتماعا سنويا كرس لـ ”آفاق بناء الثقة في المستقبل“.

إن أهمية هيئة نزع السلاح ينبغي ألا يقلل منها. إنها توفر دائما محفلا مفيدا لجميع أعضاء الأمم المتحدة لمناقشة مسائل نزع السلاح مناقشة شاملة أمام المجتمع الدولي. والهيئة، منذ إنشائها في ١٩٥٢، طرحت توصيات عملية قيمة لتيسير المفاوضات بين الدول للانضمام إلى معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بخصوص تحديد الأسلحة. ومن المأمول أن تكون الدورة الراهنة خطوة كبرى أخرى في تلك المهمة النبيلة.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أضيف تهاني وفد بلادي إلى تلك التي وجهت إليكم بالفعل، بمناسبة انتخابكم رئيسة لدورة ٢٠٠١ لهيئة نزع السلاح، وأعرب عن ثقتنا بأن تقدما موضوعيا سيحرز، في ظل قيادتكم الماهرة، عند تناول بندي جدول أعمال الهيئة. وأود أيضا أن أعرب عن تهنئتي لسائر أعضاء مكتب الهيئة بمناسبة انتخابهم لتلك المناصب السامية.

وإذ أنتهز هذه الفرصة، أود أيضا أن أشكر السيد جواد ظريف نائب وزير خارجية إيران، على جهوده التي لا تكل الرامية لإنجاح عمل الهيئة، ونشكر أيضا وكيل الأمين

العام السيد جايانثا دانابالا لبيانه الشامل الذي غطى كل الجوانب الكبرى لأنشطة الهيئة.

إن هيئة نزع السلاح ستواصل في دورتها الراهنة المناقشات بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها ''السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي'' و ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''، وقد وضعت بين أيدينا وثيقتا عمل توفران أساسا طيبا لإجراء مداولات بناءة مثمرة. وفي هذا الشأن، يمكنكم، السيدة الرئيسة، وكذلك رئيسا الفريقين العاملين، الاعتماد اعتمادا تاما على التعاون والتأييد النشيطين من وفد بلدي.

هذا العام، ستحتفل جمهورية كازاخستان بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها. وكازاخستان، إذ تحلل الماضي وتتطلع إلى المستقبل، تسعى إلى المشاركة في عمل الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار النووي وصيانة الأمن العالمي.

إن كازاخستان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٣، قد أثبتت تمسكها بعملية تخليص العالم من الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير نووية. وبعد سحب آخر رأس نووية من أراضيها في نيسان/أبريل ١٩٩٥، والقضاء على العنصر النووي المتبقي في موقع التجارب في سيميبالاتنسك يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، أصبحت كازاخستان دولة رفضت طوعا حيازة أسلحة نووية. وهذا الإسهام الإيجابي من جمهوريتي في مجال نزع السلاح انعكس في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠. وفي العام الماضي، قدمنا، جنبا لجنب مع بيلاروس وأوكرانيا، ورقة عمل إلى الهيئة بهذا الشأن.

من ناحية أخرى، نشاطر تماما الفكرة التي أعرب عنها السيد دانابالا في بيانه في الجلسة ٢٤٢:

''بيد أن من الأمور ذات الأهمية الحيوية، نظرا لأن معاهدة عدم الانتشار لم تكتسب بعد صفة العالمية، أن يواصل المجتمع العالمي إصراره على بذل الجهود لاكتشاف السبل والوسائل اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن. وللهيئة دور فريد تؤديه في هذا الصدد''.

وانطلاقا من الحاجة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار بصورة كاملة وقعت كازاخستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتعتزم حكومة بلدي التصديق على تلك المعاهدة قبل المؤتمر القادم المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي هذه الأيام يشارك بلدي مشاركة عملية منتظمة في العمل المتعلق بزيادة كفاية الرقابة على احترام أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أوقف تشغيل آخر موقع للتجارب على الأسلحة النووية، الموقع رقم ١٦٠، في جبال ديغيلين في سيميبالاتنسكا، بكازاخستان. وكانت ثالث تجربة معايرة قد أجريت في مرحلة محددة كجزء من سلسلة لتجارب كازاخستانية – أمريكية استخدمت في نفس الوقت للتحقق ولمعايرة نظام الرصد الدولي لإجراء تجارب نووية في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكازاخستان، تعلق أهمية كبرى على عملية الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي، وعلى المستوى العالمي، تولي اهتماما كبيرا لتحقيق المبادرة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحن واثقون بأن تلك المنطقة في وسط آسيا وفي مناطق أخرى ستشكل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والنهوض بنزع السلاح العام الكامل. وستواصل كازاخستان المشاركة

بشكل مستمر وبناء في العمل الذي يضطلع به لإنشاء هذه المنطقة.

وكازاخستان، إذ تمارس سياسة تعاون بناء، أنشأت حزام أمن وحسن جوار على طول حدودها. وجنبا لجنب مع الصين، والاتحاد الروسي وقيرغيستان وطاجيكستان، في إطار شنغهاي وعن طريق التشاور والتعاون على قدم المساواة، وقعت كازاخستان الاتفاق المتعلق بتدابير بناء الثقة في المجال العسكري في مناطق الحدود والاتفاق المتعلق بالخفض المتبادل للقوات العسكرية في مناطق الحدود.

وبلدي، الذي دأب على العمل من أجل إنشاء هياكل أمن في القارة الآسيوية ويتمسك على النحو الأوفى بالتزاماته تجاه الصكوك الدولية الهامة، يواصل العمل لتنفيذ المبادرة التي اتخذها السيد نور سلطان نزار بيك، رئيس جمهورية كازاخستان، في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٢ المتعلقة بعقد مؤتمر معني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، يهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن في آسيا وإنشاء آلية تعاون فعالة.

وهذه ليست بالمهمة السهلة، ولكن إذا ما نظرنا إلى المسار الذي اتبعناه منذ عام ١٩٩٢، نلاحظ مع الارتياح أنه قد أُحرز قدر من التقدم. لقد بدأت هذه المبادرة تتخذ الآن شكلا حقيقيا وأصبحت عاملا ملموسا في الحياة الدولية المعاصرة. ومن قبيل توفير المعلومات للوفود، أحيط علما بأن الدولة المشتركة في عملية المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا هي ١٥ دولة عضوا، وخمس دول لها صفة مراقب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعشية مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، المقرر عقده في فصل الخريف من هذه السنة، ناقش الفريق العامل في اجتماعه الخاص الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آذار/مارس في ألماتي، مشروعا جديدا للوثيقة الختامية. وفي حزيران/يونيه، سوف يعقد الاجتماع الاستثنائي الثاني للفريق العامل لمواصلة استكمال المشروع.

وبالنظر إلى نتائج المفاوضات التي أجريت في عواصم الدول الأعضاء في عملية المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، يعتقد بلدي أن وثيقة قمة المؤتمر ينبغي أن تبرز ثلاثة جوانب رئيسية للتعاون هي: الأنشطة المشتركة لمكافحة التهديدات الجديدة – وبالتحديد الإرهاب والانفصال والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة؛ ومفهوم آلية إقليمية لوضع وتطبيق تدابير بناء الثقة بمعناها الأوسع نطاقا؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على هيكل المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، بما في ذلك أمانة عامة، واجتماعات منتظمة، والتمويل، والاختصاصات، وتؤيد الدول الأعضاء جميع هذه الجوانب الثلاثة التي تمثل أساسا جيدا لوضع وثيقة متوازنة تصدرها القمة وتنفيذها في المستقبل.

ويعرب وفدي عن اقتناعه بأن مبادرة المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا ذات جوهر إقليمي ويطلب من الأمم المتحدة والدول الآسيوية أن تواصل دعمها لعملية المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا تحقيقا للأمن على الصعيدين الآسيوي والعالمي.

ويُعد توفر الشفافية في ميدان مراقبة الأسلحة التقليدية وتخفيض تلك الأسلحة أساسا جيدا لمنع تراكم الأسلحة الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أي منطقة ومنع أي تركيز مفرط من الأسلحة في أية دولة. وتؤيد كازاخستان سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولقد قدمت معلومات منذ عام ١٩٩٢ على أساس منتظم وتعتبر أن السجل هو أهم جزء مكون لعملية المراقبة. ونرحب أيضا

بتوسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشغيل هذه الأداة الدولية الهامة.

وبصدد بحث وضع تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، ينبغي أن تكون هيئة نزع السلاح في دورتها الحالية على علم بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي مشروع برنامج العمل الذي أعده رئيس اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر. وفي رأينا أن مفاوضاتنا في هذه الدورة ينبغي أن تدعم مشروع برنامج العمل دون أن يسفر ذلك عن تعويق التقدم.

ويكرر وفدي دعمه للورقة الغُفل عن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، التي اقترحتها رئيسة الفريق العامل الثاني، والتي تُعد أساسا حسنا لإجراء المزيد من المداولات.

وأخيرا، أؤكد لك يا سيدتي مرة أخرى تأييدنا التام للجهود الرامية إلى ضمان نجاح عمل هيئة نزع السلاح. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع وفود الدول الأعضاء لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد أوساي (غانا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن بالغ سروره لكم يا سيدتي، لترؤسكم هذه الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠١ لهيئة نزع السلاح. ولذلك نهنئك على انتخابك وأثني على الطريقة المقتدرة التي أدرتِ بها جلساتنا حتى الآن. وأؤكد لك أيضا على دعمنا لك ولأعضاء المكتب الآخرين خلال دورتنا كلها.

وأود أن أعرب من خلالكم، عن التقدير لوفد إيران عن العمل الجيد والفعال والطريقة الكفؤة التي أدار بها سلفكم السيد جواد ظريف شؤوننا عندما اجتمعنا في السنة الماضية.

وحسبما توقعنا جميعا، كان البيان الذي أدلى به السيد جايانثا دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، مفصلا وحاسما ومثيرا للتفكير بالفعل، أجبرنا جميعا على التفكير بشأن أفضل طريقة يمكن أن نسهم أو نشارك بها في عمل الهيئة في مسعاها للتأثير على آلية نزع السلاح بطريقة ذات مغزى يكون من شأنها أن ترسخ آمال وأماني المجتمع الدولي في إيجاد عالم خال من أسلحة التدمير الشامل ومن الأسلحة التقليدية التي تهدد أو تقوض كفاح الكثيرين وذلك لتحقيق مستوى تنمية معقول ولائق.

ولقد أكد قادتنا السياسيون على هذه الأماني عندما اجتمعوا في نيويورك في قمة الألفية وعقدوا العزم على السعي من أجل القضاء على الأخطار التي تسببها أسلحة التدمير الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. وبمقدور الهيئة، في هذا السياق، أن تظل على الأقل مشتركة بصورة إيجابية في عملية تحديد سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح، وأيضا تحديد تدابير بناء الثقة لتوطيد الدعم اللازم للعمل الذي يتعين علينا القيام به. وفي هذا السياق، يرى وفدي أنه يتعين علينا جميعا أن نتحاشى الرضا الذاتي ونعقد العزم على أن نجتهد في العمل على أساس التزام قادتنا بضمان إحراز تقدم في نهاية هذه الدورة.

وتفي غانا، بصفتها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب تلك المعاهدة وتعتبر أن الاستنتاجات الإيجابية التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي السادس وثيقة الصلة بعملية تحقيق نزع السلاح النووي. ويعتبر وفدي أن المعاهدة لا تزال حجر الأساس في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وينبغي أن تنظر الهيئة في اتباع طرق ابتكارية لتشجيع جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الوفاء بالتزاماتها، على النحو الوارد في المادة السادسة من المعاهدة. وهذه الدول حصلت على:

”تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، الأمر الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي“. (NBT/CONF.2000/28 (الجزء الأول)، المادة السادسة، الفقرة ١٥ (٦))

وأقل ما ينبغي أن تقوم به الهيئة هو أن تحث الدول على المشاركة بحُسن نية في المفاوضات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ولهذا، وفي هذا السياق، ينبغي لوفودنا أن تبحث في السبل التي يتسنى من خلالها تقديم المساعدة إلى هيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمالها ومن ثم تتمكن من التغلب على قصورها الذاتي في الوقت الراهن. ونشعر بأن وضع صيغة مقبولة بشأن جميع تلك العناصر ينبغي أن يساعدنا بالفعل في إحراز تقدم في عمل هذه الدورة.

إن التهديد الذي تُشكله الأسلحة التقليدية مجال آخر يبعث على قلق وفدي. من المهم في مداولاتنا لهذه المسألة أن نتذكر العزم الذي عبر عنه قادتنا في القمة الألفية من أجل العمل معا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بتوفير درجة أكبر من الشفافية في نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح الإقليمية. إن وفدي إذ فرغ لتوه من عملية التحضير للمؤتمر الخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يعتقد أن عملنا الآن ينبغي أن يكمل العمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية وذلك بالتأكيد على هذه الآليات، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، كوسيلة لطمأنة الدول والمناطق الأكثر تأثرا عن رغبتنا في المساهمة في المبادرات الوطنية والإقليمية، وحتى الدولية، من أجل كبح هذه الاتجاهات الضارة. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار توسيع السجل كي يشمل كل أنواع الأسلحة التقليدية كمسعى لتحقيق شفافية أكبر.

وتؤيد غانا أيضا وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والمفهوم الذي يعتبر أساسا لها في بعض المناطق وكذلك ضرورة استكشاف كيفية التأكد من تطبيقها بشكل أوسع على أساس المبادئ التي وضعتها اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٩. ونشعر بالتشجيع بشكل خاص إذ أبلغنا في هذه الدورة بقيام المملكة المتحدة بالتصديق على ملحقي معاهدة بليندابا. وهذا في رأينا دلالة على التزام تلك الدولة بالتطبيق الأوسع للمعاهدة وصلتها الوثيقة بعملية نزع السلاح. وغني عن القول إن هذه مبادرة تستحق اهتمام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

إن الورقة الغفل المنقحة التي قدمها رئيس الفريق العامل الأول بشأن البند (٤) من جدول الأعمال المتعلق بطرائق ووسائل تحقيق نزع التسلح النووي قد تمت التوصية بها كأساس جيد لتبادل آراء جديد مفيد بشأن هذا البند. ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم في هذا المجال. ويرحب وفدي أيضا بالجهود المتواصلة لرئيس فريق العمل الثاني حول البند (٥) من جدول الأعمال المتعلق بتدابير بناء الثقة. ونُقدر أيما تقدير جهوده في القيام بمشاورات موسعة وتقديم ورقة عمل غير رسمية توجز العناصر والبنية التي ستؤدي بدون شك إلى تنشيط التفاعل السليم بشأن هذه القضايا. وهنا سيكون وفدي مرة أخرى مسرورا بالمضي على هذا الأساس.

إن بندي جدول الأعمال المعروضان علينا للنظر فيهما يُبرزان المسائل ذات الأثر الهائل على الجهود في صون السلم والأمن الدوليين. ويعتقد وفدي بأنه يتوجب علينا جميعا أن نبني على التزام قادتنا وذلك بالانخراط بصورة نشطة في المداولات للإبقاء على التقدم الذي أحرزناه في

دورتنا الأولى. ولا بد للجنة نزع السلاح، من تواصل إثبات جدارتها في القيام بجهود نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أؤكد لك مرة أخرى تعاون وفدي وتمنياتي الطيبة في مسعاك.

السيد الحميميدي (العراق) (تكلم بالعربية): في البداية يود وفد العراق أن يتقدم بالتهنئة لكم على انتخابكم وأعضاء المكتب الجدد، متمنيا لكم كل التوفيق في أدائكم لمهامكم ونحن على ثقة بأنكم لن تألوا جهدا في سبيل بلوغ الهدف المنشود من هذه الدورة المضمونية. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى سلفكم السيد جواد ظريف لجهوده السابقة خلال دورة عام ٢٠٠٠ لهيئة نزع السلاح، وإلى السيد دانا بالا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للبيان الذي أدلى به أمس.

نجتمع اليوم في هذه الهيئة التشاورية وللسنة الثانية لمناقشة البندين المحدد بحثهما خلال هذه الفترة، وهما أولا: السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي، ثانيا: الإجراءات العملية لبناء الثقة في مجال السلاح التقليدي. ويود وفدي بهذه المناسبة أن يتقدم بالشكر إلى رئيسي فريقي العمل، السيد أوسي من غانا والسيدة غابرييلا مارتينيك من الأرجنتين لجهودهما في تقديم ورقتي العمل المتعلقتين بالبندين المشار إليهما آنفا.

وبالرغم من أهمية البند الثاني إلا أن البند الأول يكتسي أهمية خاصة تتأتى من العواقب الوخيمة لهذا السلاح المدمر والنتائج الإنسانية لإنتاجه واستخدامه. ففيما يتعلق بالبند الأول نتفق جميعا على أن هدف المجتمع الدولي هو القضاء التام، وبالدرجة الأولى على منظومات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. ونعتقد أن جهودنا في هذا الإطار يجب أن تنطلق من الأسس الآتية.

أولا: معاهدة منع الانتشار أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتحديد المادة السادسة التي تنص على أن يتعهد كل طرف من الأطراف في المعاهدة بأن يجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ونزع السلاح النووي ولعقد معاهدة بشأن نزع السلاح الكامل في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة.

ثانيا: الأطر والسبل التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، حيث أعطت موضوع نزع السلاح النووي أولوية قصوى على الجهود الأخرى لنزع السلاح الواجب بذلها من قبل الدول والمنظمات الدولية. ودعت الفقرة ٥٠ من هذه الوثيقة إلى البدء بمفاوضات وعلى وجه السرعة للاتفاق على وقف أي تطوير نوعي في مجال أنظمة الأسلحة النووية سواء بإنتاج هذه الأسلحة أو بإنتاج وسائل إيصالها أو بإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. كما دعت نفس الفقرة إلى وضع إطار زمني لبرنامج يحقق خفضا متوازنا لمخزون الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في سبيل القضاء التام والنهائي على هذه الأسلحة بأقرب وقت.

ثالثا، صدور فتوى محكمة العدل الدولية بإجماع جميع قضاة هذه المحكمة، الذين يمثّلون مختلف النظم القانونية في العالم. فلقد خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها إلى أن هناك التزاما دوليا بالسعي وبحسن نية للتفاوض المفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه وتحت سيطرة دولية فعالة. وبهذا عززت فتوى المحكمة قرارات الدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨ وأعطت لها أبعادا قانونية بمطالبة الدول الأعضاء، لا سيما الدول النووية، بالالتزام بالتفاوض لنزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة.

رابعا، ما توصلت إليه هيئة نزع السلاح، وبشكل خاص القواعد الإرشادية التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٩، فضلا عن القرارات السنوية التي تصدر عن الجمعية العامة والتي تشير إلى التزام المجتمع الدولي بتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وآخرها القرار ٣٣/٥٥ - راء.

خامسا، جهود مؤتمر نزع السلاح على تيسير التفاوض في سبيل إدراك هدف نزع السلاح النووي العام.

إذا كانت هناك بعض الاتفاقيات التي تحرِّم استخدام نوع معيّن من الأسلحة، فإن السلاح النووي يحرِّمه الضمير الإنساني أينما وجد، وتحرِّمه كل المقدسات ومهما اختلفت الرؤى والمبادئ. وإن قيمة الإنسان العليا يجب ألا تثلم باستخدام هذا السلاح أو بالتهديد به. لذلك، فإن نزع هذا السلاح يجب أن يكون مطلبا إنسانيا عالميا، ويجب ألا نسمح بأن تتكرر مأساة الماضي باستخدام هذا السلاح البشع، مهما كانت الظروف والمبررات، حيث لا يوجد ما يبرر الدمار الشامل وبدون تمييز بين مقاتل ومدني وبين طفل أو امراة أو شيخ. ولذلك، فإن خير ضمان لعدم تكرار ما حصل سابقا، وللحؤول دون استخدام هذه الآلة اللاإنسانية في المستقبل، هو العمل بجد لنزع السلاح النووي.

وإذا كانت أجواء الحرب الباردة قد وفّرت الحجج التي استند إليها البعض في تبرير إنتاج وتطوير هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، فإن تلك الحقبة قد انقضت. إلا أننا، وبالرغم من ذلك، نلاحظ أن البعض يستمر في التسلح بصورة أكثر من ذي قبل، وفي انتهاج سياسة انتقائية في تطبيق الالتزامات الدولية، لا بل محاولة إيجاد شتى الوسائل والمبررت للتحلل من الالتزامات السابقة.

إن من أخطر القضايا التي تواجه عالمنا اليوم هي سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين. فبينما يحرّم على دول، ليس فقط التسلح للدفاع عن النفس من هجمات عدوانية ترتكب يوميا بدون تخويل من أية جهة دولية والحرمان من شراء الكثير من المواد التي تدخل في المجال الإنساني المدني، يطلق العنان للبعض الآخر الذي لا يحترم المواثيق والقرارات الدولية بانتقاء أحدث الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. لا، بل وتفتح له المختبرات ومراكز البحوث ليحصل على أحدث تكنولوجيات الفناء والتدمير.

إن معاهدة عدم الانتشار لا تبيح لأي أحد أن يصدِّر التكنولوجيا النووية الحربية إلى الغير. فكيف إذا كان الحال تصدير هذه التكنولوجيا إلى جهة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار، ترفض إخضاع منشآتها وترساناتها النووية الضخمة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وترفض الإذعان أو الانصياع للقرارات والمقررات الصادرة عن هذه المنظمة وتستمر في تطوير ترساناتها النووية بمساعدة الدولة الأقوى في العالم.

يعلِّق العراق أهمية على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى توافق في الرأي حول جدول الأعمال وأهداف الدورة، خاصة وأن تطورات كبيرة حصلت في مناهج نزع السلاح منذ الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة عام ١٩٧٨.

ونعرب عن الأسف لعدم تمكُّن مؤتمر نزع السلاح من إجراء مفاوضات مضمونية بشأن تشكيل لجنة مخصصة وبولاية محددة لنزع السلاح النووي والقضاء عليه في نهاية المطاف.

ويؤكد العراق على أهمية إنشاء المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل في أي بقعة في العالم، ويعتبرها إحدى الوسائل المهمة للوصول إلى نزع السلاح النووي التام. وبهذه

المناسبة لا بد من الإشارة إلى أن بلدي كان من أوائل الدول الداعية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لمبدأ الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تحظر انتشار وإنتاج هذه الأسلحة. وبالرغم من انضمام الدول العربية لمعاهدة عدم الانتشار، تبقى إسرائيل الحالة المنفردة والشاذة والرافضة للانضمام إلى هذه المعاهدة، والرافضة لإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات، بالرغم من ترساناتها النووية الهائلة.

وفي ضوء كل ما ذكرناه، فإن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة تدعو إلى الأسف والقلق في نفس الوقت. فبالرغم من مرور زمن طويل على وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن التقدم المحرز يكاد يكون ضئيلا جدا، وإن الدول النووية لم تتخذ أي خطوة عملية في سبيل تنفيذ التعهد الذي قدمته مؤخرا. بل على النقيض من ذلك، نرى إصرار دولة نووية وصاحبة أكبر ترسانة نووية في العالم، هي الولايات المتحدة، على تجاهل الالتزامات القانونية المفروضة على جميع الدول بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، ومحاولتها التنصل من التزاماتها بموجب معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتمسكها حتى الآن بعقيدة الردع النووي، ومحاولتها في نفس الوقت الدفع باتجاه سباق تسلح جديد خلافا لقواعد السلوك الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والجميع يعلم أن سباق التسلح لن تنال منه الإنسانية إلا الدمار والفقر والتخلف. فالاتفاقيات الدولية هي أساس الإلزام والالتزام الدولي، وأن المبادئ والأعراف التي سارت والتزمت بها الدول لا تبيح تحلل أي دولة من التزاماتها بموجب أي معاهدة.

أما فيما يتعلق بالبند الثاني، فإن وفد العراق يود أن يشير إلى النقاط الآتية. أولا، إن أي مقترح باتجاه الأسلحة التقليدية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة وظروفها وطبيعة الصراع فيها، والتأكيد على المبادئ الواردة في الميثاق، ومنها احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وحق الدولة في الدفاع عن نفسها. ونرى أن المشكلة الرئيسية التي واجهت وتواجه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هي محدوديته واقتصاره على سبع فئات من الأسلحة التقليدية، دون معالجته الأسلحة الأخرى التي هي أشد فتكا ودمارا. وهذا بالطبع لن يضمن مشاركة فعالة من الدول في هذا السجل.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، التي تعد حالة خاصة، فيبرز فيها بشكل قاطع انعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة. وإن تطبيق الشفافية على سبع فئات من الأسلحة فقط مع تجاهل أسلحة أخرى أكثر تقدما وتعقيدا، مثل الأسلحة النووية، هو مدخل غير متوازن وغير شامل ولن يؤدي إلى النتائج المرجوة. وإذا كانت هناك دعوة للشفافية في مجال التسلح التقليدي، بوصفها إحدى الوسائل لتعزيز الأمن والسلم الدوليين، فلا بد لها أن تسترشد بمبادئ أساسية محددة وشاملة وغير تمييزية. لذلك، يجب ألا يجتزأ هذا البند عن المواضيع الأخرى لنزع السلاح، التي تتسم بالتداخل والترابط.

ثانيا، لا بد من أن نتجنب زج الأمور والمواضيع التي ليس لها علاقة بنزع السلاح في المقترحات التي تتعلق بهذا البند. لأن هذه المواضيع لن تؤدي إلا إلى تعقيد مهمتنا. كذلك لا بد من الحرص على أن تكون المقترحات أكثر واقعية.

وأخيرا، علينا ألا نفقد الرؤية تجاه المستقبل، لأن الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تخليص الأجيال القادمة من ويلات الحروب – تلك الأجيال التي لن تعفينا من المسؤولية إذا فشلنا بتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لقد طلب ممثل الولايات المتحدة التكلم ممارسة منه لحق الرد وأعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): قبل ممارسة حق الرد، أريد تهنئتكم، سيدتي، على توليكم الرئاسة. ولا أعلم في الحقيقة لماذا يهنأ الرؤساء أو الرئيسات بصفة تلقائية على تولي مثل هذه المهمة الصعبة، ولكني أعتقد أن التقليد يأتي من التراث البرلماني الذي يتشاطره بلداننا. وفي الماضي البعيد، كان رؤساء مجلس العموم البريطاني يجرونهم زملاؤهم الأعضاء إلى مقعد الرئاسة. وعادة ما كانوا يواجهون أخطارا شخصية جسيمة عند محاولتهم تنفيذ مسؤولياتهم الدستورية. ولحسن الحظ أننا نعيش الآن في زمن أسعد وأقل خطورة، وأنا متأكد من أنه لا يوجد ممثلون لبلاط الملك ستيوارت متربصون خارج القاعة لاعتقالكم، سيدتي. على أي حال، أهنئكم على اضطلاعكم بمسؤولياتكم، وسوف أتعاون معكم بكل الطرق.

تأسف الولايات المتحدة على أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قام بتحريف وتشويه سياسات الولايات المتحدة عندما تكلم صباح اليوم. وفي جمهورية ديمقراطية من النوع الذي نتشرف نحن الأمريكيين بأن يكون لدينا، ينتخب المواطنون ممثليهم وزعماءهم. وأية حكومة منتخبة جديدا في الولايات المتحدة تؤدي واجب مراجعة السياسات والمقترحات القائمة حتى تضمن إدارة شؤون الدولة بروح الولاية التي اختار الشعب إعطاءها لها من خلال عملياتنا الدستورية.

وتقوم الإدارة الأمريكية الجديدة الآن بمراجعة دقيقة لسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالأمن والدفاع والحد من التسلح ونزع السلاح. وتندرج ضمن هذه المراجعة سياسات الولايات المتحدة الخاصة بالسلم والأمن الدوليين في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نتطلع، في تعاون وثيق مع جمهورية كوريا، إلى إجراء مناقشات في المستقبل، مع المسؤولين الملائمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأوقات والأماكن التي يتم الاتفاق عليها مستقبلا.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو لنا من غير المناسب التشكيك أو محاولة الحكم مسبقا على نتيجة المراجعة لسياسة حكومة الولايات المتحدة. ومن غير المناسب بقدر أكبر أن يتم التهديد بتدابير مضادة يمكن أن تكون ''لا حد لها في نطاقها وعمقها'' (A/CN.10/PV.244). ومن الواضح أن هذه المبالغة اللفظية وتلك التصريحات المتهورة تتعارض مع دور ومسؤولية هيئة نزع السلاح في تشجيع السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سيبدأ الفريقان العاملان عملهما صباح غد، وأود أن أتمنى كل نجاح لرئيسي الفريقين العاملين، السيد أوسي والسيدة مارتينيك. وأشجع كل الأعضاء على العمل نحو التوصل إلى توافق الآراء البنّاء عندما نستهل المرحلة القادمة هذه من عملنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.